

دور المناطق الحرة الصناعية في بعث اقتصاد تنافسي مستدام - الإمارات العربية المتحدة نموذجا -

The role of free industrial zones in creating a sustainable competitive economy

- The United Arab Emirates is a model -

ط.د. فتيحة مسالي

د. بومعزة حليلة

مخبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية

مخبر الدراسات والبحوث التسويقية والاقتصادية

جامعة فرحات عباس - سطيف 01

جامعة فرحات عباس - سطيف 01

الجزائر

الجزائر

messali.fatiha@univ-setif.dzhalima.boumaza@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/22

تاريخ القبول: 2024/12/29

تاريخ النشر: 2013/01/31

ملخص:

أصبحت المناطق الحرة ظاهرة عالمية، فمعظم الدول تبنت إقامة المناطق الحرة عامة والمناطق الحرة الصناعية خاصة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد تنافسي مستدام، حيث أن هذه المناطق تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة في القطاع الصناعي، مما يساعد على بناء اقتصاد قوي ومتنوع. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي تلعبه المناطق الحرة الصناعية في تحقيق اقتصاد تنافسي مستدام، كما سنعرض تجربة دولة الإمارات في إقامة المناطق الحرة الصناعية، ومحاولة إبراز مساهمة هذه المناطق في تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي واستدامته، وتم التوصل إلى أن المناطق الحرة الصناعية تلعب دور فعال في خلق اقتصاد قائم على الابتكار والإبداع مما يعزز تنافسيته على المستوى الدولي، ويراعي أبعاد التنمية المستدامة، وتم التوصل أيضا إلى أن المناطق الحرة الصناعية تلعب دورا محوريا في تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي واستدامته، وذلك لقدرتها على جذب شركات عالمية للاستثمار فيها، نتيجة الجهود التي بذلتها الإمارات لتطوير القطاع الصناعي والتوجه نحو الصناعة النظيفة.

الكلمات المفتاحية: مناطق حرة، مناطق حرة صناعية، اقتصاد تنافسي، اقتصاد مستدام، مناطق صناعية حرة في الإمارات.

تصنيف JEL : O13,O33,F23

Abstract:

Free zones have become a global phenomenon, and most countries have adopted the establishment of free zones in general and free industrial zones in particular to achieve economic development and build a sustainable competitive economy. These areas work to attract foreign investments, especially in the industrial sector, which helps build a strong and diversified economy.

This research paper aims to highlight the role played by free industrial zones in achieving a sustainable competitive economy. It will also present the UAE's experience in establishing free industrial zones and attempt to highlight the contribution of these zones to enhancing the competitiveness and sustainability of the UAE economy. This study found that free industrial zones play an effective role in creating an innovation based economy, thus enhancing its competitiveness at the international level and taking into account the dimensions of sustainable development. It was also found that free industrial zones play a pivotal role in enhancing the competitiveness and sustainability of the UAE economy due to their ability to attract global companies to invest in them, as a result of the efforts made by the UAE to develop the industrial sector and move towards clean industry.

Keywords: Free zones, free industrial zones, competitive economy, sustainable economy, free industrial zones in UAE.

JEL Classification: O13,O33, F23.

تسعى معظم دول العالم إلى بناء اقتصاد قوي ومتنوع ومستدام، وتحقيق الريادة والتنافسية لاقتصادها على المستوى العالمي، وذلك من خلال بناء اقتصاد تنافسي قائم على البحث والتطوير والابتكار ويراعي تحقيق معايير التنمية المستدامة، وإرساء معالم تنمية متكاملة وشاملة من خلال تنشيط كل القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع الصناعي.

ويعتبر القطاع الصناعي من أكثر القطاعات أهمية في بناء الاقتصاديات للدول المختلفة، حيث تعتبر الصناعة حجر الزاوية في العملية التنموية والنمو الاقتصادي لأي بلد، ولهذا اتجهت العديد من الدول إلى إقامة المناطق الصناعية خاصة المناطق الحرة الصناعية وتوفير العديد من المزايا والإعفاءات والتسهيلات في هذه المناطق، بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يساهم في زيادة الصادرات الصناعية من خلال زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، نقل التكنولوجيا وتأهيل الكوادر المحلية، تنشيط بعض القطاعات الأخرى....، كما عملت الدول على سن قوانين وتشريعات خاصة بحماية البيئة في القطاع الصناعي وألزمت هذه المناطق على تطبيقها، وهذا من أجل بناء اقتصاد قوي تنافسي ومستدام.

واتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة كباقي الدول منذ عدة عقود إلى إقامة المناطق الحرة الصناعية، حيث أولتها اهتمام كبير ومنحت لها دعم استثنائي، وبفضل هذا الاهتمام والدعم إضافة إلى مزايا أخرى أصبحت هذه المناطق مركزاً صناعياً إقليمياً ودولياً، وجعلت من دولة الإمارات وجهة عالمية جاذبة للاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية واستقدام التكنولوجيا المتطورة، والتي منحت للقطاع الصناعي العوامل التنافسية في الأسواق الدولية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور المناطق الحرة الصناعية في بعث اقتصاد تنافسي مستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة ؟

1.1.1. فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية سننطلق في دراستنا من الفرضيات التالية:

- تساهم المناطق الحرة الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة للدول المضيفة؛
- للمناطق الحرة الصناعية دور فعال في تعزيز تنافسية اقتصادات الدول المضيفة على المستوى العالمي؛
- ساهمت المناطق الحرة الصناعية الإماراتية في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي على المستوى الدولي.

2.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الاهتمام المتزايد للدول في إقامة المناطق الحرة الصناعية، والدور الذي تلعبه هذه المناطق في التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة للدول، مما يساهم في تعزيز تنافسية اقتصاداتها على المستوى العالمي، ودراسة تجربة الإمارات باعتبارها دولة رائدة في إقامة المناطق الصناعية الحرة وإقتصادها يعتبر إقتصاد تنافسي مستدام.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الإطار النظري للمناطق الحرة الصناعية والاقتصاد التنافسي المستدام؛
- التعرف على دور المناطق الحرة الصناعية في تحقيق اقتصاد تنافسي مستدام؛
- عرض تجربة الإمارات في إقامة المناطق الحرة الصناعية ومدى مساهمتها في تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي واستدامته.

4.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (أ. رحمة بلهادف، أ. عياد السعدي، 2016) بعنوان: أهمية المناطق الحرة الصناعية كمدخل لتحقيق التنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية (الإمارات العربية المتحدة نموذجاً)، وهدفت هذه الدراسة إلى عرض التجربة الإماراتية في إقامة المناطق الحرة وخصوصاً المناطق الحرة الصناعية ومدى مساهمتها في تنوع الاقتصاد الإماراتي، مع الإشارة إلى منطقة جبل علي كنموذج ناجح للمناطق الحرة الصناعية في الإمارات، وخلصت الدراسة في الأخير إلى أن المناطق الحرة في الإمارات وخاصة الصناعية منها تعد من أقوى الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد الإماراتي، حيث أن هذه المناطق لعبت دور كبير في الرفع من الناتج غير النفطي وتحقيق التنوع الاقتصادي للإمارات.

تطرق هذه الدراسة إلى دور المناطق الحرة في تحقيق التنوع الاقتصادي للإمارات، وكما هو معلوم أن الإمارات تحتوي على أنواع عديدة من المناطق الحرة منها الصناعية، التجارية، الخدمية، التكنولوجية.... ولم تبرز دور المناطق الحرة الصناعية في تحقيق التنوع الاقتصادي للإمارات.

■ دراسة (Dr. Nacira Boukherez-Hammich, Yasmine Hariti, 2016) بعنوان: **Les zones franches industrielles d'exportation et la compétitivité internationale : Référence au cas de la chine**، وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن المناطق الحرة الصناعية للتصدير ودورها في تنمية الإقتصاديات المحلية وتقييم مدى مساهمتها في التنافسية العالمية، وذلك من خلال إستعراض تجربة ناجحة وهي التجربة الصينية، وتم التوصل إلى أن للمناطق الحرة الصناعية للتصدير تأثيرات على التنمية الاقتصادية للبلد المضيف، ومدى هذه التأثيرات يختلف من دولة إلى أخرى، وهذه المناطق في الصين ساهمت في تدويل الاقتصاد الصيني وجعله من أكثر الإقتصاديات القائمة على الابتكار في العالم. في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة تم التطرق إلى تطور الصادرات الإجمالية للصين خلال الفترة (2005-2014)، وتطور الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990-2014)، ولم يتم إبراز دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة من خلال تقديم الإحصائيات المتعلقة بذلك، ولا حتى إحصائيات عن صادرات المناطق الحرة الصناعية للتصدير لإبراز دورها في تحقيق التنوع الاقتصادي للصين.

■ دراسة (أ. شاشوة حميد، 2015) بعنوان: **المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة لإنتعاش الاقتصاد الجزائري**، هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة تبني فكرة إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير في الجزائر، حيث تعد هذه المناطق من الإستراتيجيات الفعالة للإندماج في الاقتصاد العالمي، وتم التطرق في هذه الدراسة إلى العديد من التجارب الدولية في إقامة المناطق الحرة الصناعية للتصدير وهي التجربة الصينية، تجربة المكسيك، المناطق الحرة الموريسية، وتجربة كوريا الجنوبية، وأثبتت هذه التجارب مدى فعالية المناطق الحرة في رفع حصة الدول المضيفة من الصادرات العالمية للمنتوجات الصناعية ورفع حصتها من القيمة المضافة العالمية، في الأخير تم تقديم جملة من الإقتراحات لنجاح مشروع إقامة المناطق الحرة في الجزائر. من خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى بعض التجارب الدولية في إقامة المناطق الحرة الصناعية للتصدير، لكن لإبراز دور هذه المناطق في الإندماج في الاقتصاد العالمي، تم الإعتماد على المناطق الحرة بكل أنواعها في التجربة الصينية والتجربة الموريسية، وتم الإعتماد على دراسة منطقة واحدة في كل من تجربة المكسيك وتجربة كوريا الجنوبية، إضافة إلى أن الفترة المدروسة كانت من (1772-2006) وهي فترة لا تتمتع بالحدثة مقارنة بتاريخ نشر الدراسة.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات المذكورة أعلاه، كونها ستتطرق إلى دور المناطق الحرة الصناعية في خلق أو بعث اقتصاديات قائمة على الابتكار قادرة على المنافسة على المستوى الدولي والعالمي وتراعي أبعاد التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية وهي التجربة الصينية والتجربة الماليزية والتجربة المصرية، إضافة إلى تجربة الإمارات في إقامة المناطق الحرة الصناعية ودورها في تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي واستدامته، من خلال دراسة الإستراتيجيات التي اتخذتها الإمارات لتطوير القطاع الصناعي والتوجه نحو الصناعة النظيفة، ودراسة تنافسية الاقتصاد الإماراتي وتنافسية القطاع الصناعي على المستوى العالمي، وكذلك مدى مساهمة المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية في تعزيز تنافسية الاقتصاد واستدامته.

5.1. هيكل الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية ارتأينا تقسيم البحث على النحو التالي:

- المحور الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة الصناعية والاقتصاد التنافسي المستدام.
- المحور الثاني: دور المناطق الحرة الصناعية في تحقيق اقتصاد تنافسي مستدام مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية.
- المحور الثالث: التجربة الإماراتية في المناطق الحرة الصناعية.

II. المحور الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة الصناعية والاقتصاد التنافسي المستدام.

II.1. المناطق الحرة الصناعية:

ظهرت المناطق الحرة الصناعية نتيجة لتطور المناطق الحرة التجارية، حيث ظهرت أول منطقة حرة صناعية في مدينة شانغهاي (Shanghai) بإيرلندا سنة 1959، وسرعان ما قامت الدول بتبنيها مثل تايبوان، المكسيك، كوريا الجنوبية، الفلبين... إلخ، وحاليا أصبحت منتشرة في معظم دول العالم (كرواد، 2020، صفحة 29).

1.1.1. تعريف المنطقة الحرة الصناعية:

المنطقة الحرة هي شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي، وهي منطقة محددة تقع على الحدود الجغرافية للدولة (البحرية أو البرية) المضيفة أو بالقرب منها، الأنشطة الإنتاجية فيها معفية من الرسوم والضرائب وتتميز بالإعفاءات الجمركية وإجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يتعلق بالمواد التي تدخل في العمليات الإنتاجية والسلع المصنعة في هذه المنطقة (كاكي، 2013، صفحة 27). تعرف المنطقة الحرة الصناعية على أنها "عبارة عن مجمعات صناعية تتموقع على مساحة جغرافية محددة تتميز بانعدام أو على الأقل بتقليل القيود الجمركية والجبائية والضريبية التي تعرقل النشاط الاقتصادي" (كرواد، 2020، صفحة 29). كما تعرف على أنها "مساحة محددة جغرافيا، تمارس فيها الأنشطة الصناعية، تقع في الغالب على أحد المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، تتميز بعدم خضوعها لأي قيود أو محددات صناعية التي تطبق في باقي المناطق للدولة، وتخضع لقوانين خاصة بها" (دروازي و الجوزي، 26/25 ماي 2016، صفحة 389). من خلال ما سبق يمكن تعريف المنطقة الحرة الصناعية على أنها منطقة جغرافية محددة، تقع على الحدود الجغرافية للدولة المضيفة أو بالقرب منها، تمارس فيها الأنشطة الصناعية، تتميز بإعفاءات جمركية وجبائية وضريبية وأية قيود المتعلقة بالنشاط الصناعي المطبقة في باقي مناطق الدولة المضيفة.

2.1.1. خصائص المناطق الحرة الصناعية:

- تتميز المناطق الحرة الصناعية بمجموعة من الخصائص، نذكر منها ما يلي (الحرازي، 2007، صفحة 91):
- تقع على مساحة جغرافية محددة ويتم عزلها عن بقية أقاليم الدولة جمركيا؛
 - تتخذ في إقامتها شكل منطقة حرة للصناعات التصديرية أو منطقة حرة للمشروعات؛
 - يكون نشاطها الأساسي صناعي بهدف الوصول إلى الأسواق العالمية بمنتجات منافسة (التركيز على تطوير الصناعات التصديرية)؛
 - تساهم هذه المناطق في تحسين الصناعات المحلية تبعا للقاعدة "المنافسة في الجودة"؛
 - تتمتع هذه المناطق بمجموعة من الامتيازات والحوافز الجمركية والضريبية والتسهيلات التي تمنحها الدولة المضيفة للمناطق الحرة لجذب الاستثمارات إليها.
- ويجب على الصناعات التي تقام في المناطق الحرة الصناعية ألا تقلد الصناعات المحلية، فيجب أن تتسم بالخصائص التالية (شعباني و موساوي، 2016، صفحة 223):
- صناعات جديدة تعتمد على تكنولوجيا متطورة وحديثة؛
 - صناعات تعتمد على الموارد والطاقت المحلية وموجهة للتصدير إقليميا وعالميا (منتجات منافسة)؛
 - صناعات تخلق فرص عمل جديدة للأيدي العاملة المحلية؛
 - صناعات نظيفة صديقة للبيئة.

3.1.1. أنواع المناطق الحرة الصناعية:

تنقسم المناطق الحرة الصناعية إلى نوعين وهما:

أ. المنطقة الحرة الصناعية للتصدير: ظهرت أول منطقة حرة صناعية للتصدير في إيرلندا بمدينة شانون سنة 1959، وهي عبارة عن مجمع صناعي محدد جغرافيا يقع داخل إقليم الدولة، وعادة ما تقع على المنافذ البحرية أو الجوية حيث تستورد منها المواد الأولية والسلع والتجهيزات بهدف تحويلها وإعادة تصديرها، ولا تخضع للرسوم الجمركية إلا في حالة دخول هذه السلع والمنتجات إلى السوق المحلية، فالمنطقة الحرة الصناعية للتصدير مرتبطة بهيكل قاعدية للتجارة الخارجية (د. خروف و أ. ثوامرية، 2017).

ب. المنطقة الحرة للمشاريع: بدأ تبني هذه المناطق في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الثمانينات، تتمثل الوظيفة الأساسية لهذه المناطق في تشجيع المستثمرين المحليين للاستثمار في تنمية مناطق معينة في الدولة، وتشمل هذه المناطق الأنشطة المتعلقة بالصناعة والتجارة وتطوير البنية التحتية، وتتميز بأن إنتاجها يوجه للسوق المحلية بدل السوق الدولية، وتمنح الدول المضيفة لهذه المناطق حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية وتسهيلات إدارية من أجل جذب الاستثمارات المحلية للاستثمار في هذه المناطق مما يساهم في تنمية تلك المناطق النائية، وهذه المناطق ليست محددة بمساحة معينة فقد تشمل إقليم الدولة كاملا (الحرازي، 2007، صفحة 93).

4.1.1. أهداف إقامة المناطق الحرة الصناعية:

- تسعى الدول من خلال إقامة المناطق الحرة الصناعية على إقليمها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتمثل أهم هذه الأهداف في (د. علاوي و أ. بونقاب، 2016، صفحة 5):
- إنشاء المشاريع الإنتاجية الصناعية التي تهدف من خلالها إلى تنمية الصادرات؛
 - التقليل من حجم الواردات من خلال إقامة مشاريع إنتاجية تعمل على تلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية والإنتاجية؛
 - جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج والإدارة؛
 - تنشيط التجارة الداخلية والخارجية؛

- تعظيم موارد الدولة من النقد الأجنبي؛
- تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين أقاليم الدولة من خلال تعمير وتنمية بعض الأقاليم المتخلفة نسبياً؛
- خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة، واكتساب العمال للمهارة الفنية والإدارية اللازمة لتطوير الإنتاج؛
- زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه،
- جذب الصناعات الأجنبية التي تكون نموذج للصناعة المحلية التي تسعى لتدويل نشاطها في الأسواق الدولية.

2.11. الاقتصاد التنافسي المستدام:

إن تعرض الاقتصاد العالمي إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يستدعي على الدول بناء اقتصاد تنافسي مستدام قائم على الابتكار من أجل مواجهة هذه الأزمات.

1.2.11. تعريف الاقتصاد التنافسي المستدام:

يمكن تعريف الاقتصاد المستدام على أنه ذلك الاقتصاد القائم على رأس مال قوامه إبتكارات وإبداعات الإنسان من خلال تبني الابتكارات والمبادرات الإبداعية الجديدة، ويراعي أبعاد التنمية المستدامة خاصة مراعاة البيئة في كل مساعيه، كما يهدف هذا الاقتصاد إلى العمل على تحسين الدخل القومي للأفراد وتحقيق الرفاهية (ثابت، 2022).

ويعرف الاقتصاد التنافسي حسب مدرسة الاقتصاديين والتي تركز على الرفاه الاقتصادي وترتبط بالنمو المستدام، حيث تعتبر الاقتصاد التنافسي هو الاقتصاد القادر على تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق مستوى معيشي مرتفع وزيادة الرفاهية، وذلك بالاعتماد على تحسين الإنتاجية من خلال زيادة الإبداع والابتكار وإنتاج سلع أكثر تطوراً وتقدماً، أو الاستثمار في الدول ذات العمالة منخفضة الأجر (تخفيض التكاليف) (المركز الوطني، 2011، صفحة 03).

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد التنافسي المستدام على أنه الاقتصاد القائم على الابتكار والإبداع ويراعي أبعاد التنمية المستدامة، الذي يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية مما يعني زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وبالتالي تحقيق النمو ورفع المستوى المعيشي وتحسين الدخل القومي للأفراد على المدى البعيد.

2.2.11. أبعاد الاقتصاد المستدام:

تتمثل أبعاد الاقتصاد المستدام فيما يلي (خلوفي و شريط، 2020، صفحة 28):

أ. **البعد الاقتصادي:** هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي قابل للإدارة ما بين الناتج العام والدين العام، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

ب. **البعد البيئي:** يجب أن يحافظ الاقتصاد المستدام على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والالتزان الحيوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

ج. **البعد الاجتماعي والثقافي:** يكون بتحقيق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

د. **البعد التكنولوجي:** البعد التكنولوجي له أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ذلك لأنه يهتم بالتحول إلى استخدام تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة والاقتصاد في استخدام الطاقة والموارد، كما أنه ومن أجل تحقيق الاقتصاد المستدام لابد من التحول من تكنولوجيا كثيف الموارد إلى تكنولوجيا المعلومات، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وبالتالي فإن الاقتصاد المستدام يمكن أن يحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث المتمثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة وهي صيانة الموارد.

III. المحور الثاني: دور المناطق الحرة الصناعية في تحقيق اقتصاد تنافسي مستدام مع الإشارة لبعض التجارب الدولية:

أثبتت العديد من التجارب الدولية أن للمناطق الحرة الصناعية دور بارز في تعزيز تنافسية اقتصاداتها واستدامتها وذلك لما تحققه من آثار إيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1.11.1. دور المناطق الحرة الصناعية في تحقيق اقتصاد تنافسي مستدام:

للمناطق الحرة الصناعية أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمساهمة في خلق اقتصاد تنافسي مستدام، وهذا نظراً لأهميتها في تحقيق التنمية الصناعية للبلد المضيف، فهي تعمل على استقرار الصناعة وتطوير المؤسسات الصناعية المحلية ورفع تنافسيتهما في الأسواق الدولية خاصة مع عولمة الاقتصاد وانفتاحه، وأيضاً تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة في القطاع الصناعي وما يترتب على ذلك من فوائد على المجال الاقتصادي والاجتماعي للدولة المضيف، كما أنها تراعي المعايير البيئية والمحافظة عليها، ويمكن إيجاز هذه الأهمية فيما يلي (أ.د. زرزور و أ. عياد، 2018، الصفحات 212-213):

- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تعمل المناطق الحرة الصناعية كجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث توفر بيئة مشجعة وتسهل الإجراءات للشركات الوطنية والدولية للاستثمار فيها.

- تعزيز التكنولوجيا والابتكار: تعمل المناطق الحرة الصناعية على نقل التكنولوجيا والابتكار من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية، مما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.
- تطوير البنية التحتية والخدمات: تساهم المناطق الحرة الصناعية في تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الضرورية مثل الطاقة والماء والنقل، مما يعزز بيئة الأعمال ويجذب المزيد من الشركات والاستثمارات.
- توفير فرص العمل: تعمل المناطق الحرة الصناعية على توفير فرص العمل للسكان المحليين، سواء من خلال العمل في الشركات الموجودة داخلها أو من خلال الخدمات اللوجستية والتشغيلية المرتبطة بها، كما تعمل هذه المناطق على تدريب العمالة وتأهيلها والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية.
- تعزيز التصدير وتنويع الاقتصاد: تساهم المناطق الحرة الصناعية في تعزيز القدرة التصديرية للبلدان وتنويع الاقتصاد، وذلك من خلال تطوير قطاعات صناعية جديدة وتحسين التوزيع الجغرافي للإنتاج.

2.III. بعض التجارب الدولية الناجحة في إقامة المناطق الحرة الصناعية

1.2.III. التجربة الصينية:

شهد الاقتصاد الصيني تطور ملحوظ في تنافسيته على المستوى العالمي، فقد كان يحتل المرتبة 22 في مؤشر تنافسية اقتصادات دول العالم سنة 2018 وأصبح في المرتبة 17 سنة 2022 (World Competitiveness Center, 2022)، وقد حلت الصين في المرتبة الثانية عالميا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2022 بقيمة إجمالية قدرت بـ 189 مليار دولار، وبلغت الصادرات من السلع ما قيمته 3.6 تريليون دولار بنسبة نمو قدرها 7% مقارنة بسنة 2021، وصدرت إلى معظم الأسواق الدولية في القارات الخمسة (Balance of Payment Analysis Group, 03/2023, pp. 17-33)، حيث أن صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة قدرت بـ 769.7 مليار دولار (23% من صادرات السلع المصنوعة)، ويلعب القطاع الصناعي دور رئيسي في تنمية الاقتصاد الصيني حيث ساهم في إجمالي الناتج المحلي بـ 39.3% أي 7,17 تريليون دولار سنة 2022 (WORLD BANK GROUP, 2023).

- المناطق الحرة والمناطق الحرة الصناعية في الصين:

وتعتبر الصين من الدول الرائدة في مجال المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، فقد أنشأت أول منطقة حرة (في الصين تسمى مناطق التجارة الحرة) سنة 2013 في شانغهاي، وفي سنة 2022 بلغ عدد المناطق الحرة 21 منطقة (وهي مناطق تمارس فيها الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمات) موزعة على المناطق الساحلية والداخلية والمقاطعات الحدودية للصين (UNCTAD, 2023).

الجدول (01): بعض الإحصائيات التي حققها المناطق الحرة سنة 2022.

المؤشرات	2022
التجارة الخارجية (تريليون دولار)	1.05
% من التجارة الإجمالية الخارجية	17.8%
الاستثمار الأجنبي (مليار دولار)	30.5
% من الاستثمار الأجنبي الإجمالي	18.1%
عدد العمال (مليون)	30
% من العمالة الإجمالية	14%
عدد مشاريع الابتكار الصناعي	302

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- UNCTAD. (2023). *The Role of China's Pilot Free Trade Zones in Promoting Institutional Innovation, Industrial Transformation and South-South Cooperation*. Geneva: UNCTAD.

من خلال الجدول أعلاه، في عام 2022 حققت المناطق الحرة تجارة خارجية بقيمة إجمالية قدرت بـ 1.05 تريليون دولار (7.5 تريليون يوان)، وبنسبة 17.8% من التجارة الخارجية الإجمالية للصين، واستثمارات أجنبية قدرت بـ 30.5 مليار دولار (222.5 مليار يوان) بنسبة 18.1% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الصين، كما ساهمت في توظيف أكثر من 30 مليون شخص بنسبة 14% من إجمالي اليد العاملة في الصين، كما عززت هذه المناطق أداء الابتكار للمؤسسات خاصة الصناعي منها بشكل كبير، فقد طرحت المؤسسات المستثمرة في المناطق الحرة 302 مشروع خاص بالابتكار الصناعي سنة 2022.

وأصبحت هذه المناطق تلعب دور مهم في الإصلاح والانفتاح للبلاد، وساهمت في دعم النمو الاقتصادي وبناء اقتصاد قائم على التحول التكنولوجي والابتكار وزيادة تنافسيته على المستوى العالمي، فقد احتلت الصين المرتبة 11 في مؤشر الابتكار العالمي حيث تمتلك أكثر من 6 ملايين عامل في مجال البحث والتطوير، كما ساهمت في تحقيق التنويع الاقتصادي، فقد جعلت الهيكل التصديري للصين قائم على الصادرات التكنولوجية عالية التقنية، فكل منطقة متخصصة في نوع معين من الصناعات (UNCTAD, 2023).

وتعد المنطقة الحرة الصناعية "لينغانغ" (Lin-gang) المتواجدة في المنطقة الحرة شانغهاي والتي أنشأت سنة 2018 مركزا للابتكار يرتبط بالأسواق العالمية، فقد أصبحت محركا رئيسيا لنمو صناعات التكنولوجيا في الصين وتنمية تجارتها مع دول العالم، فهذه المنطقة ركزت على تنمية أربع صناعات تكنولوجية أساسية وهي الدوائر المتكاملة والطب الحيوي والطيران المدني والذكاء

الاصطناعي، وتم تأسيس أكثر من 300 مشروع باستثمارات إجمالية قدرت بأكثر من 61.1 مليار دولار، وفي سنة 2022 قدر عدد الشركات في هذه المنطقة 64 ألف شركة مستثمرة، وقدر متوسط النمو الإجمالي الإقليمي ما نسبته 21%، وبلغ معدل النمو السنوي لقيمة الإنتاج الصناعي للشركات نسبة 40.2% أي حوالي 2.61 مليون دولار (العربية CGTN ، 2022).

2.2.III. التجربة الماليزية:

يعد اقتصاد ماليزيا من أقوى الاقتصادات في منطقة جنوب شرق آسيا وأصبح ينافس على المستوى العالمي، فقد حل في المرتبة 31 في مؤشر تنافسية اقتصادات دول العالم سنة 2022 ، فقد تحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد قائم على الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة (World Competitiveness Center, 2022).

الجدول (02): بعض المؤشرات عن الاقتصاد الماليزي سنة 2022.

المؤشرات	2022
% النمو	8.7
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	407.03
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي (دولار)	11993.2
الاستثمار الأجنبي (مليار دولار)	14.73
% من الاستثمار الأجنبي الإجمالي	18.1%
قيمة الصادرات (مليار دولار)	361
%النمو في الصادرات	25%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

-WORLD BANK GROUP. (2023). *World Bank Open Data*. Retrieved 02 11, 2024, from World Bank:

<https://data.albankaldawli.org/country/china?view=chart>

من خلال الجدول أعلاه، حقق الاقتصاد الماليزي سنة 2022 معدل نمو قدر بـ 8.7%، وناتج إجمالي محلي بقيمة 407.03 مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي 11993.2 دولار، كما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ماليزيا سنة 2022 ما قيمته 14.73 مليار دولار، وبلغت الصادرات 361 مليار دولار بنسبة نمو قدرت بـ 25% مقارنة بسنة 2021، حيث قدرت نسبة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بـ 32.2% من إجمالي صادرات السلع (WORLD BANK GROUP, 2023).

وقد استطاعت ماليزيا النهوض بقطاع التصنيع، فقد أصبحت من الدول المصدرة للمنتجات عالية التقنية، ويلعب قطاع التصنيع دورا محوريا في دفع النمو الاقتصادي (Sallahuddin, 2016, p. 91)، حيث في سنة 2022 بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة 364.5 مليار رنجيت بمساهمة قدرها 24.2% في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وبلغت صادرات القطاع الصناعي 1124.3 مليار رنجيت بنسبة 84% من إجمالي الصادرات السلعية، حيث شكلت صادرات المنتجات الكهربائية والإلكترونيات نسبة 45.4% من إجمالي صادرات القطاع الصناعي، ويوظف قطاع الصناعة حوالي 2.7 مليون شخص بنسبة 17% من إجمالي العمالة (MINI, 2023, p. 20).

- المناطق الحرة والمناطق الحرة الصناعية في ماليزيا:

تعد تجربة ماليزيا من التجارب الناجحة في إقامة المناطق الحرة، فقد أصدرت أول قانون خاص بمناطق التجارة الحرة (المناطق الحرة) سنة 1971 لإنشاء مناطق تجهيز الصادرات التقليدية والتي تم تغيير اسمها إلى مناطق حرة صناعية سنة 1990، وكانت أول منطقة حرة أنشأتها ماليزيا هي منطقة "بيان ليباس" Bayan Lepas في جزيرة "بينانغ" Benang عام 1971، وذلك بهدف إحياء تجارة المشاريع وجذب الاستثمار الأجنبي في الصناعات كثيفة العمل وتشجيع الصادرات الصناعية، وفي سنة 2022 بلغ عدد المناطق الحرة في ماليزيا 22 منطقة حرة صناعية و24 منطقة حرة تجارية، واستطاعت هذه المناطق على جذب الشركات المحلية والأجنبية للاستثمار فيها حيث أصبحت مركزا للصناعة الإلكترونية، الصناعة الكهربائية، البتروكيماويات، المعدات الطبية، البلاستيك...، وأصبحت هذه الصناعات المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في ماليزيا (Aradhna, 2022, p. 23).

وكنموذج عن المناطق الحرة الصناعية الناجحة في ماليزيا نجد منطقة "بيان ليباس" Bayan Lepas، والتي تلعب دورا حاسما في التنوع الاقتصادي حيث تعتبر موطن للعديد من الشركات متعددة الجنسيات مثل شركة بوش، شركة سوني، شركة إنتل...، وتعد على أنها المركز الصناعي الرئيسي في ماليزيا ومركز للتكنولوجيا وشركات ذات التقنية العالية، وفي سنة 2021 وصلت قيمة الاستثمارات المتدفقة لهذه المنطقة حوالي 71 مليار رنجيت أي ما يقارب 93% من إجمالي الاستثمارات المتدفقة لمدينة بينانغ، وقامت بتصدير ما

قيمته 295.173 مليون رنجيت عبر ميناء بينانغ الدولي إلى مختلف دول العالم، وتساهم بأكثر من 10% من الناتج الإجمالي المحلي لبينانغ، وتوفر حوالي 100 ألف فرصة عمل (Industrial Malaysia, 2024).

III. 3.2 التجربة المصرية:

أصبح الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة إقتصادا متنوعا يتمتع بمزايا تنافسية، ويحقق معدلات نمو متوازنة ومستدامة، حيث ارتفع معدل النمو من 2.9% سنة 2014 إلى 6.6% سنة 2022 بقيمة 476.75 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي (7.84 تريليون جنيه مصري)، وقدرت الصادرات السلعية بحوالي 25.05 تريليون دولار بنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وتصدر إلى مختلف الأسواق الدولية في القارات الخمسة، وبلغت قيمة تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى مصر 11.4 مليار دولار (WORLD BANK GROUP, 2023).

شهد القطاع الصناعي في مصر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث إرتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 18% سنة 2010 إلى 32.7% سنة 2022، وبلغت نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية 18.5%، وبلغت قيمة الصناعة التحويلية حوالي 76.139 مليون دولار بنسبة 16% من الناتج المحلي الإجمالي، وحقت الصادرات من السلع الصناعية التحويلية 22.455 مليار دولار بنسبة 45.6% من إجمالي الصادرات الصناعية، كما ساهم القطاع الصناعي في توظيف 29.1% من إجمالي العمالة في مصر (المالكي و آخرون، 2023).

- المناطق الحرة والمناطق الحرة الصناعية في مصر:

أنشأت أول منطقة حرة في مصر سنة 1902 في ميناء بور سعيد بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس، ثم بعد ذلك تلتها إقامة العديد من المناطق حتى بلغ عددها 9 مناطق حرة عامة (صناعية، تجارية، خدمية) و232 منطقة خاصة (منطقة مخصصة لمشروع واحد أو أكثر من مشروع في أنشطة مماثلة) حسب إحصائيات 2022 (GAFI, 2023). وكان الهدف الأساسي من إنشائها جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنوع الاقتصادي.

الجدول (03): بعض الإحصائيات التي حققها المناطق الحرة سنة 2022.

المؤشرات	2022
قيمة الصادرات (مليار دولار)	22.22
% من الصادرات الإجمالية	46%
الإستثمار الأجنبي (مليار دولار)	2.28
% من الإستثمار الأجنبي الإجمالي	20%
عدد العمال (ألف)	190
% من العمالة الإجمالية	0.7%
عدد المشروعات في المناطق الحرة	1116

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2023)، أين تقف المناطق الحرة في مصر من النماذج المنافسة في تركيا والأمارات، مصر.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أنه في سنة 2022 بلغت قيمة الصادرات في المناطق الحرة حوالي 22.22 مليار دولار بنسبة 46% من الصادرات الإجمالية، واستطاعت جذب 2.28 مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية، كما أنها ساهمت في تشغيل أكثر من 190 ألف شخص بنسبة 0.7% من إجمالي اليد العاملة، وهي تعتبر نسبة ضعيفة جدا، وبلغ عدد المشروعات 1116 مشروع بإجمالي رؤوس أموال قدر بـ 13.8 مليار دولار، ولقد أصبحت هذه المناطق في السنوات الأخيرة تلعب دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، فهي تعد من أهم وأفضل الآليات في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لمصر.

وتعتبر المنطقة الحرة الصناعية بمدينة نصر نموذج ناجح عن المناطق الحرة في مصر، والتي أنشأت سنة 1973 بهدف دعم الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية، وساهمت هذه المنطقة في جذب العديد من الشركات المحلية والدولية التي تنشط في القطاعات الهندسية والغذائية والجلدية والزجاج والكيماويات...، وحسب إحصائيات 2020 فهي تضم 201 مشروع برؤوس أموال تقدر بـ 6.8 مليار دولار، وساهمت في جذب 18% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للمناطق الحرة في مصر، وبلغت صادراتها إلى مختلف الأسواق الدولية أكثر من 1.8 مليار دولار، وتوفر نحو 71655 ألف فرصة عمل (صلاح عبد الله و آخرون، 2023، الصفحات 99-105).

IV. المحور الثالث: التجربة الإماراتية في المناطق الحرة الصناعية

تعد الإمارات دولة رائدة في مجال المناطق الحرة بما فيها المناطق الحرة الصناعية، وتعد مركزا عالميا لإقامة المشاريع الصناعية وذلك نتيجة لما تتمتع به هذه المناطق من مزايا وحوافز وتسهيلات ساهمت في جذب معظم الشركات العالمية للاستثمار فيها خاصة في القطاع الصناعي.

1.IV. لمحة عن الاقتصاد الإماراتي وتنافسيته:

استطاعت الإمارات تحقيق التنوع الاقتصادي ، وتحويل إقتصادها من إقتصاد أحادي التصدير يعتمد على قطاع النفط إلى إقتصاد متنوع ومستدام، وكان هذا التحول نتيجة عدة مزايا ومقومات، وكذلك نتيجة الجهود والدعم التي منحها الدولة الإماراتية للقطاعات غير النفطية.

1.1.IV. الاقتصاد الإماراتي:

لقد كان قطاع النفط العنصر الأساسي في تمويل وتحريك الاقتصاد الإماراتي خلال العقود الأولى من نشأة دولة الإمارات، ولقد عملت الإمارات على تنوع إقتصادها من خلال إستهدافها لمجموعة من القطاعات الهامة مثل قطاع الصناعة، قطاع السياحة، قطاع النقل والمواصلات، قطاع التكنولوجيا والاتصالات...، حيث إتخذت عدة إجراءات وسياسات واستراتيجيات لتحسين مناخ الأعمال وجذب الإستثمارات الأجنبية، وقد نجحت الإمارات في تحقيق أهدافها وأصبحت مركزا عالميا للتجارة والصناعة، ونجحت في تنوع مصادر الدخل وتخلصت من التبعية لقطاع النفط، وحقت نموا متزايدا في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (04): بعض مؤشرات الاقتصاد الإماراتي

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	390.52	427.05	417.99	349.47	415.18	507.06
معدل النمو	0.7%	1.3%	1.1%	-5%	4.4%	7.09%
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي						
القطاع غير النفطي	70.1	70.7	70.2	71.3	72.3	73.5
القطاع النفطي	29.9%	29.3%	29.8%	28.7%	27.7%	26.5%
متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (دولار)	42340.6	45689.9	44251.5	376292	44332.3	53708
البطالة (%) من القوة العاملة	2.5%	2.2%	2.3%	4.3%	3.1%	2.8%
التجارة الخارجية غير النفطية (مليار درهم)						
الصادرات	189.8	211.9	240.2	254.6	354	366
إعادة التصدير	443.1	478.4	513.2	363.4	521.3	614.6
الواردات	979	939.7	952.1	785.12	914.8	1250.4
إجمالي التجارة الخارجية	1611.9	1628	1705.5	1403	1900	2233
نسبة النمو (%)	3.1%	1%	4.8%	11%	27%	17%

المصدر:- تقارير البنك الدولي حول مؤشرات إقتصاديات الدول للسنوات المدروسة، متوفرة على الموقع: <https://www.albankadawli.org>

تم الإطلاع في: 2024/01/31.

- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، متوفرة على الموقع: <https://u.ae> تم الإطلاع في: 2024/01/31.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الاقتصاد الإماراتي أصبح يحقق نتائج جد إيجابية وينمو بمعدلات مرتفعة من سنة لأخرى، رغم الإنخفاض الذي شهدته بعض المؤشرات الاقتصادية سنة 2020 نتيجة تداعيات فيروس كورونا، فقد أصبحت القطاعات غير النفطية تسيطر على تمويل وتحريك الاقتصاد الإماراتي حيث أصبحت في سنة 2022 تشكل ما نسبته 73.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع مستمر حيث بلغت نسبة الزيادة سنة 2022 ما نسبته 21.1% مقارنة بسنة 2021 وأصبحت الإمارات تحتل المراتب الأولى في هذا المؤشر، كما أن نسبة البطالة في انخفاض مستمر حيث قدرت في سنة 2022 بـ 2.8% من القوة العاملة وهذا نتيجة زيادة الإستثمارات الأجنبية في الدولة من سنة لأخرى، وبالنسبة للتجارة الخارجية فعرفت هي أيضاً نموا ملحوظا حيث بلغت في سنة 2022 نموا بنسبة 17% مقارنة بسنة 2021، وهذه الأرقام المسجلة كانت نتيجة الدعم والاهتمام الذي قدمته الحكومة الإماراتية للقطاعات غير النفطية، وتوفير بيئة أعمال جاذبة للإستثمارات خاصة الإستثمارات الأجنبية، وما نتج عنه من آثار إيجابية على مؤشرات الاقتصاد الإماراتي.

2.1.IV. مؤشرات تنافسية الاقتصاد الإماراتي:

لمعرفة قوة الاقتصاد الإماراتي ومدى قدرة تنافسيته على المستوى العالمي نستعرض مختلف مؤشرات التنافسية على المستوى العالمي على النحو التالي:

أ. تنافسية الاقتصاد الإماراتي عالميا:

احتلت دولة الإمارات المرتبة العاشرة عالميا في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لسنة 2023 الصادر عن مركز التنافسية العالمية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية المتواجد مقره في سويسرا، بعدما كانت تحتل المرتبة 25 سنة 2019 (المركز الإتحادي للتنافسية والإحصاء، 2023) ففي ظرف 4 سنوات تقدمت بـ 15 درجة، وهذا ما يدل على تطور قوة الاقتصاد الإماراتي وتحسين تنافسيته بسرعة كبيرة على المستوى العالمي، وهذا التقرير يقيس القدرة التنافسية والإزدهار الاقتصادي لـ 64 دولة في العالم (حسب تقرير سنة 2023)، حيث يضم هذا التقرير أربعة محاور (الأداء الاقتصادي، الكفاءة الحكومية، كفاءة الأعمال، البنية التحتية) تضم 334 مؤشر، وكانت المراتب الخمسة الأولى في هذا التقرير من نصيب كل من الدنمارك وإيرلندا وسويسرا وسنغافورة وهولندا على التوالي (IMD, 2023).

ب. تنافسية الاقتصاد الإماراتي عربيا:

يقوم صندوق النقد العربي باستعراض مدى تطور تنافسية الاقتصادات العربية من خلال إصدار تقارير سنوية، تبرز ترتيب مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية مقارنة بعدد من الدول (البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، إسبانيا، تايلاند، ماليزيا، سنغافورة، جنوب إفريقيا وتركيا)، ويعتمد في هذه التقارير على مؤشرين أساسيين وهما مؤشر الاقتصاد الكلي وينقسم إلى أربعة محاور تضم 21 مؤشرا كميا، و مؤشر بيئة وجاذبية وينقسم هذا المؤشر إلى ثلاثة محاور تضم 11 مؤشرا كميا (صندوق النقد العربي، 2023، الصفحات 8-7).

والجدول الموالي يوضح ترتيب إقتصاد الإمارات في مؤشر التنافسية لإقتصاديات الدول العربية والدول المقارنة المذكورة أعلاه على النحو التالي:

الجدول رقم (05): مؤشر تنافسية الاقتصاد الإمارات لسنتي 2022 و 2023

المؤشرات	القيمة المعيارية للمؤشر	ترتيب 2022	ترتيب 2023
القطاع الحقيقي	0.5710	9	7
قطاع مالية الحكومة	0.9240	1	1
القطاع الخارجي	0.5823	6	6
القطاع النقدي والمصرفي	0,2232	12	12
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.5751	4	3
قطاع البنية التحتية	1.5154	1	1
قطاع المؤسسات والحكومة الرشيدة	1.2863	2	2
قطاع الحرية الاقتصادية	1.1726	3	3
مؤشر بيئة وجاذبية الإستثمار	1.3248	1	2
المؤشر العام للتنافسية	0.9500	3	2

المصدر: تقرير صادر عن الصندوق العربي بعنوان: تنافسية الإقتصادات العربية 2023، العدد السابع، ديسمبر 2023.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ان الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الثالثة في مؤشر الاقتصاد الكلي سنة 2023، وتحسن ترتيبها بدرجة واحدة مقارنة بسنة 2022، واحتلت المرتبة الثانية في مؤشر بيئة وجاذبية الإستثمار سنة 2023 بعدما كانت تحتل المرتبة الأولى سنة 2022، وبشكل عام فقد احتلت المرتبة الثانية في المؤشر العام لتنافسية الإقتصادات العربية والدول المقارنة سنة 2023، بعدما كانت تحتل المرتبة الثالثة سنة 2022، وهذا كان نتيجة السياسات المحلية المتبعة من الحكومة الإماراتية، والتي أدت إلى تنوع الإقتصاد الإماراتي وبناء سوق عمل يتمتع بالحيوية والتنافسية وتعزيز الابتكار والإبداع وتوفير فرص العمل للجميع (مصطفى، 2023).

3.1.IV. التنافسية الصناعية للاقتصاد الإماراتي:

مؤشر الأداء الصناعي التنافسي هو عبارة عن تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ويهدف إلى قياس وتقييم القدرة التنافسية الصناعية لإقتصاديات 153 دولة (سنة 2023)، من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في القدرة على إنتاج وتصدير البضائع المصنعة، الإرتقاء التكنولوجي، والتأثير العالمي، فهذا المؤشر يقيم قدرة الدول على الإنتاج والتصدير بشكل تنافسي ويقيس القدرة التنافسية الصناعية الوطنية للدول، وذلك بالاعتماد على عدة معايير منها القدرات التكنولوجية والابتكارية والإنتاجية والأداء التجاري للقطاع الصناعي، وقد احتلت الإمارات سنة 2023 المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 29 عالميا من

بين 153 دولة في العالم (Federal Competitiveness and Statistics Center, 2023)، وكان هذا نتيجة تبني حكومة الإمارات العديد من المبادرات والإستراتيجيات والبرامج التي ساعدت على تعزيز كفاءة القطاع الصناعي وقدرته التنافسية، مثل مبادرة "إصنع في الإمارات" وبرنامج "القيمة الوطنية المضافة" وبرنامج "التحول التكنولوجي" التي ساهمت في جذب ونمو وتعزيز الاستثمارات الصناعية وتعزيز تنافسيهما الإقليمية والدولية (الحسين و النعيمي، 2023).

4.1.IV. تنافسية الابتكار لدولة الإمارات:

إحتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا وإقليميا والمرتبة 31 سنة 2022 في مؤشر الابتكار العالمي، وهو مؤشر يقيس أداء سياسة الابتكار في الدول التي تستهدف زيادة وتيرة الابتكار في إقتصاداتها، وحل مشكلات إجتماعية وإقتصادية مختلفة، وهذا المؤشر يصدر عن كلية إدارة الأعمال العالمية (إنسياد)، وللإشارة فقد إحتلت الإمارات المرتبة الأولى عالميا في مؤشر الصناعة والابتكار (استخدام الابتكار في قطاع الصناعة) (المركز الإعلامي، 2022).

5.1.IV. مؤشر الأداء البيئي:

يعتمد مؤشر الأداء البيئي على تقييم أداء 180 دولة باستخدام 40 مؤشر مقسمة إلى ثلاثة مجموعات وهي الصحة البيئية وحيوية الأنظمة والتغير المناخي، مع العلم بأن هذه المؤشرات تسلط الضوء على كيفية استخدام الموارد الطبيعية وقدرتها على توفير الخدمات اللازمة وليس فقط الموضوعات المرتبطة بالتلوث، ويصدر تقرير مؤشر الأداء البيئي عن جامعة ييل الأمريكية ويصدر كل سنتين منذ 2006، وحلت الإمارات سنة 2022 في المركز الأول عربيا وإقليميا وفي المركز 39 عالميا في مؤشر الأداء البيئي، وتصدرت الإمارات المركز الأول عالميا في 6 مؤشرات للأداء البيئي (المحميات البحرية، النظام الإيكولوجي، الوقود الصلب المنزلي، معدل نمو الكربون الأسود، معدل نمو إنبعاث ثاني أكسيد الكربون، ومؤشر خسارة الأراضي الرطبة)، كما حلت المراتب الأولى إقليميا وعربيا في مؤشرات النظافة والحفاظ على الموارد الطبيعية وحيوية النظام البيئي...، وكانت هذه الإنجازات نتيجة الجهود التي قامت بها الإمارات في حماية البيئة وضمان إستدامة مواردها الطبيعية وتنوعها البيولوجي، من خلال رسم عدة سياسات وإستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف (Center for Environmental Law & Policy, 2022).

2.IV. إستراتيجيات الإمارات لتطوير الصناعة وتعزيز تنافسيها والتوجه نحو الصناعة الصديقة للبيئة

يعتبر القطاع الصناعي المحرك الرئيسي لإقتصاد أي دولة، ولهذا خلال السنوات الماضية أولت دولة الإمارات إهتمام كبير للقطاع الصناعي من أجل تطوير الصناعات المحلية وتعزيز تنافسيها في الأسواق الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية، والتحول نحو صناعات نظيفة صديقة للبيئة ومستدامة، وذلك لتحقيق إقتصاد تنافسي مستدام، ولتطوير القطاع الصناعي قامت الإمارات بتطوير البنية التحتية المكمل للقطاع الصناعي، وطرح عدة إستراتيجيات وسياسات لتطوير الصناعة وتعزيز تنافسيها واستدامتها، ومن بين أهم هذه الإستراتيجيات نذكر ما يلي:

1.2.IV. الإستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة "مشروع 300 مليار":

هو برنامج وطني شامل للنمو الإقتصادي المستدام، ويهدف هذا المشروع إلى تطوير وتحفيز القطاع الصناعي ورفع قيمة مساهمته في الناتج المحلي الإماراتي إلى 300 مليار درهم سنة 2031، ووزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة هي المسؤولة عن تنفيذ المشروع ومصرف الإمارات هو المسؤول عن تمويل المشروع، ويتم الترويج لهذا المشروع من خلال حملة "إصنع في الإمارات" لدعوة المستثمرين والمبتكرين والصناعيين للمشاركة في نمو القطاع الصناعي وتعزيز تنافسيته إقليميا ودوليا، وتحقيق نمو إقتصادي مستدام، ويهدف المشروع إلى:

- تهيئة بيئة الأعمال المناسبة لتلبية متطلبات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في مجال النشاط الصناعي؛
- تعزيز مكانة الدولة كوجهة عالمية لصناعات المستقبل الرائدة؛
- تعزيز تنافسية الصناعات المحلية ودعم نموها؛
- تحفيز الابتكار والإبداع وتبني التكنولوجيا المتطورة في النشاط الصناعي (هيئة الاتصالات والحكومة الرقمية، 2023).

2.2.IV. إستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة:

أطلقت حكومة الإمارات هذه الإستراتيجية في سبتمبر 2017، وتهدف إلى تعزيز مكانة الإمارات كمركز عالمي للثورة الصناعية الرابعة، لتحقيق إقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والإبداع وتطبيقات تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة، ويمكن توضيح أهداف هذه الإستراتيجية كالتالي:

- تطوير الصناعات الدفاعية المتقدمة بتطوير الصناعات الوطنية باستخدام الروبوتات وتقنيات المركبات ذاتية القيادة؛

- تبني الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا التعاملات الرقمية لتعزيز الأمن الاقتصادي في مجالات التمويل والخدمات؛
- الاستفادة من البيانات الفضائية للأقمار الصناعية وتوظيفها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الدولة؛
- تطوير منظومة متكاملة ومستدامة للأمن المائي والغذائي، تقوم على توظيف علوم الهندسة الحيوية والتكنولوجيا المتقدمة للطاقة المتجددة (هيئة الاتصالات والحكومة الرقمية، 2023).

3.2.IV. سياسة الإمارات للصناعات المتقدمة:

أطلقت الحكومة الإماراتية هذه السياسة في 24 ديسمبر 2019، وذلك بهدف تعزيز الصناعات التي تواكب تطورات الثورة الصناعية الرابعة وتقنياتها الحديثة والإرتقاء بقطاع التصنيع وتنافسيته والتحول نحو التصنيع المستدام، وعموما تهدف سياسة الإمارات للصناعات المتقدمة إلى:

- تحفيز قطاع الأعمال لتطوير القطاعات الصناعية المستقبلية والتقنيات الحديثة؛
- تعزيز تنافسية الصناعات المحلية الإماراتية في الأسواق الدولية وتنمية الصادرات الإماراتية؛
- التحول نحو الصناعة المستدامة والنظيفة؛
- إستقطاب أصحاب الابتكارات والإبداعات وخلق فرص عمل مناسبة للمواطنين (هيئة الاتصالات والحكومة الرقمية، 2023).

4.2.IV. إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء:

تم إطلاق هذه الاستراتيجية سنة 2012، وهي مبادرة لبناء إقتصاد أخضر مستدام تحت شعار "إقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى جعل الإمارات رائدا عالميا في مجال التنمية الخضراء، ومركزا لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، إضافة إلى الحفاظ على بيئة مستدامة تساهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وتشمل هذه الإستراتيجية مجموعة من البرامج والسياسات في مجالات عديدة من بينها المجال الصناعي، حيث تضم برامج وسياسات تهدف لخفض الانبعاثات الكربونية في المنشآت الصناعية والتجارية، والإعتماد على تقنيات تحويل النفايات إلى طاقة وإعادة تدوير المخلفات الناتجة عن الإستخدامات الصناعية والتجارية، إضافة إلى ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية والماء والكهرباء (هيئة الاتصالات والحكومة الرقمية، 2024).

كما ساهمت الإمارات بالعديد من الإنجازات في مجال الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، أهمها:

- إنشاء محطة "شمس 1" وهي أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم؛
 - إنشاء محطة إنتاج الطاقة من النفايات في أبوظبي؛
 - إقامة الحديقة الشمسية في دبي؛
 - جعل مدينة "مصدر" مدينة نموذجية خالية من الكربون (هيئة الاتصالات والحكومة الرقمية، 2024).
- بالإضافة إلى هذه الإستراتيجيات، توجد العديد من البرامج والاستراتيجيات التي إتخذتها الإمارات لتطوير القطاع الصناعي وتحقيق إقتصاد تنافسي مستدام، نذكر منها ما يلي:

- إستراتيجية دبي الصناعية؛
- إستراتيجية دبي للطاقة 2050؛
- برنامج دبي للبحث والتطوير؛
- برنامج التحول التكنولوجي؛
- برنامج القيمة الوطنية المضافة (هيئة الاتصالات والحكومة الرقمية، 2024).

3.IV. المناطق الحرة الصناعية في الإمارات ومساهمتها في تعزيز تنافسية الإقتصاد وإستدامته:

إهتمت دولة الإمارات بتنمية القطاع الصناعي باعتباره عصب الجهاز الإنتاجي والعنصر الرئيسي في تكوين إقتصاد إنتاجي حقيقي والمحرك الرئيسي للتنمية، ويساهم في تحقيق نظام إقتصادي تنافسي ومستدام قائم على البحث والإبتكار والتطوير، وتعد المناطق الصناعية الحرة من أهم الركائز التي ساهمت في تعزيز تنافسية وإستدامة الإقتصاد الإماراتي.

2.3.IV. المناطق الحرة في الإمارات:

تعتبر الإمارات من بين الدول التي تبنت إقامة المناطق الحرة بمختلف أنواعها منذ ثمانينات القرن الماضي، وذلك بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

أ. نشأة المناطق الحرة في الإمارات:

لقد تم إنشاء أول منطقة حرة في الإمارات سنة 1985 حيث تم إقامة المنطقة الحرة بجبل علي في إمارة دبي، ثم في سنة 1996 تم إنشاء المنطقة الحرة بمطار دبي، وبعد ذلك أصبحت الإمارات تقريبا تنشي منطقة حرة كل سنة على الأقل، حتى وصل عدد المناطق الحرة في الإمارات إلى 46 منطقة سنة 2022، وهناك عدة أنواع للمناطق الحرة، منها المناطق الصناعية الحرة، مناطق تجارية حرة، مناطق حرة صناعية تجارية، مناطق تكنولوجية، مناطق للخدمات المالية... (MINISTRY OF ECONOMY, 2024)، وتتوزع هذه المناطق على الإمارات السبع كما يلي:

الجدول (06): توزيع المناطق الحرة لدولة الإمارات حسب كل إمارة

الإمارة	دبي	الشارقة	أبو ظبي	عجمان	رأس الخيمة	الفجيرة	أم القيوين
عدد المناطق الحرة	26	07	06	02	02	02	01

المصدر: وزارة الاقتصاد، المناطق الحرة، متوفرة على الموقع: <https://www.moec.ae>، تم الإطلاع في: 2024/01/20.

ب. الحوافز والإمزايا الممنوحة في المناطق الحرة:

تتمتع المناطق الحرة في الإمارات بمجموعة من الحوافز والإمزايا أهمها (MINISTRY OF ECONOMY, 2024):

- الملكية الكاملة للإستثمار للأجانب 100%؛
- إعفاءات ضريبية بنسبة 100% وإعفاءات على الرسوم الجمركية للصادرات والواردات؛
- حرية التنقل وإعادة رأس المال وتحويل الأرباح؛
- وجود دعم إداري ذو مستوى عالي للمستثمرين وتقديم تسهيلات في تأسيس المشاريع الاستثمارية.

ج. العوامل المساعدة على نجاح المناطق الحرة:

توجد العديد من العوامل التي ساهمت في نجاح المناطق الحرة في الإمارات وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومن بين أهم هذه العوامل نذكر ما يلي (لبعل، 2012، صفحة 77):

- البنية الأساسية المتطورة التي تمتلكها الإمارات في مجال الخدمات الإنتاجية والاجتماعية خاصة النقل والمواصلات، حيث تمتلك أكبر وأحدث الموانئ البحرية إقليميا وعالميا، وفي عمليات الشحن والتخزين والتفريغ ويتم استخدام أساليب متطورة جدا وتقنيات حديثة ومتطورة، إضافة إلى إنشاء العديد من الأحواض المتخصصة في إصلاح وصيانة السفن الكبيرة؛
- تمتلك الإمارات مجموعة من المطارات الدولية الحديثة التي تقدم خدمات متنوعة خاصة في مجال نقل البضائع، كما تمكنت من بناء شبكات اتصالات وطرق متطورة، ولا تزال تعمل على تطوير البنية الأساسية، مما ساهم على مساعدة الإمارات على استثمار ميزتها الجغرافية النسبية لتحقيق ميزتها التنافسية؛
- تعتمد دولة الإمارات على مبدأ الاقتصاد الحر، حيث لا توجد قيود كمية ولا إدارية على التجارة الخارجية؛
- تتميز الإمارات بوجود بعض المواد الأولية ووفرته والتي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام والغاز الطبيعي.

د. أثر المناطق الحرة على الاقتصاد الإماراتي:

تمكنت الإمارات من تحقيق أهدافها من خلال إنشاء المناطق الحرة، والتي لعبت دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية وساهمت في إرساء وتطوير الجانب التنموي لإقتصادها.

لقد حققت المناطق الحرة في السنوات الأخيرة نتائج جد إيجابية في مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث في سنة 2022 بلغت قيمة التجارة الخارجية في المناطق الحرة ما قيمته 702.2 مليار درهم بنسبة 36% من التجارة الخارجية الإجمالية غير النفطية، فقد بلغت قيمة الصادرات 57.6 مليار درهم بنسبة نمو 11% مقارنة بسنة 2021، وسجلت تجارة إعادة التصدير قيمة 295.1 مليار درهم بنسبة نمو قدرت بـ 12%، بينما سجلت الواردات أكثر من 355 مليار درهم بنسبة نمو سنوية قدرت بـ 22% (فياض، 2023)، وساهمت في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، حيث بلغ عدد الشركات في المناطق الحرة سنة 2022 أكثر من 161 ألف شركة من أكثر من 140 دولة بنسبة نمو تقدر بـ 16,5% مقارنة بسنة 2021، ومن بين هذه الشركات نجد أكثر من 100 شركة مدرجة في قائمة "فورتن" لأكبر 500 شركة في العالم (محمود عبد الله، 2023)، كما أن هذه الشركات توفر عدد معتبر من فرص العمل خاصة وأن معظمها شركات عالمية، حيث أن الشركات في المناطق الحرة في إمارة دبي لوحدها (أكثر من 44985 شركة) توظف 389336 موظف وهذا حسب إحصائيات 2020 (مؤسسة دبي للإعلام، 2020)، كما أن هذه المناطق ساهمت في نقل المعارف التكنولوجية من خلال جذب الشركات العالمية الناشطة في مجال المعلومات والتكنولوجيا للإستثمار في المناطق الحرة التكنولوجية، فمثلا المنطقة الحرة "مدينة دبي للإنترنت"

3.3.IV. المناطق الحرة الصناعية في الإمارات:

عمدت دولة الإمارات إلى إقامة المناطق الحرة الصناعية وذلك لجذب الشركات الصناعية وشركات الخدمات اللوجستية للإستثمار فيها خاصة الشركات الأجنبية، وهذا لما تتمتع به هذه المناطق من مزايا وحوافز وتسهيلات تعمل على جذب الشركات للإستثمار فيها، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم الإقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته على المستوى العالمي.

توجد في الإمارات 21 منطقة حرة صناعية تتميز بتوزيعها الإستراتيجي على الإمارات السبع لدولة الإمارات (عبد الحليم، 2021)، وتتمثل أبرز هذه المناطق في: المجمع الصناعي في المنطقة الحرة برأس الخيمة، المنطقة الحرة بجبل علي "جافزا"، مدينة خليفة الصناعية الحرة "كيزاد" بأبو ظبي، المنطقة الحرة في عجمان... إلخ (MINISTRY OF ECONOMY, 2024)، وتتمتع هذه المناطق بكافة الدعم المقدم لتطوير القطاع الصناعي من طرف الحكومة الإماراتية من خلال الدعم المالي ومختلف الإستراتيجيات والسياسات والبرامج التي أقرتها الحكومة، وكذلك تستفيد من الحوافز والإمتيازات والتسهيلات الممنوحة في المناطق الحرة، إضافة إلى تمتعها بمزايا تنافسية التي تتمتع بها المناطق الحرة المذكورة أعلاه، كل هذا الدعم وهذه المزايا ساهمت في جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية إليها، وهذا ما جعل هذه المناطق تلعب دور أساسي في تحقيق التنمية وتحقيق إقتصاد تنافسي مستدام للإمارات.

تلعب المناطق الصناعية بما في ذلك المناطق الحرة الصناعية دور مهم في تنمية الإقتصاد الإماراتي وتعزيز تنافسيته على المستوى العالمي، ففي سنة 2022 بلغت عدد الشركات الصناعية في المناطق الصناعية والمناطق الحرة الصناعية أكثر من 33 ألف شركة، وعدد العاملين في القطاع الصناعي 737 ألف عامل، وبلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ما يزيد عن 180 مليار درهم بنسبة 10.5% وبنسبة 21% في الناتج المحلي غير النفطي، وإرتفاع الصادرات الصناعية غير النفطية إلى ما يقارب 174 مليار درهم (شكلت نسبة 45.07% من الصادرات غير النفطية الإجمالية للإمارات) (مؤسسة دبي للإعلام، 2023)، وبلغت الصادرات ذات التكنولوجيا العالية ما نسبته 39,2% من إجمالي الصادرات غير النفطية (WORLD BANK GROUP, 2023)، وحسب المركز الإتحادي للتنافسية والإحصاء الإماراتي فإن الصادرات غير النفطية إستطاعت النفاذ إلى 219 سوق عالمية خلال النصف الأول من سنة 2022، مما يدل على تعزيز تنافسية وجودة المنتجات الإماراتية في الأسواق الدولية والعالمية (عبد الحليم، 2022)، كما قامت الإمارات بتصدير قرابة 16 ألف منتج في عدة قطاعات (زراعية، صناعية، خدمية، صيدلانية...)، ويتوقع أن يدخل قرابة 1850 منتج جديد حيز التصدير، وتتوزع هذه المنتجات ما بين 975 منتج جديد و874 منتج من الصناعات المعقدة (المتطورة تكنولوجيا) (UNCTAD, 2022)، وفي سنة 2023 استثمرت الحكومة الإماراتية ما قيمته 3.3 مليار درهم كإستثمارات صناعية في مجال التكنولوجيا الحيوية والهيديروجين والمركبات الكهربائية، و5.3 مليار دولار حلول تمويلية مرنة للقطاع الصناعي، وتستهدف الإمارات رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي إلى 300 مليار درهم عام 2031، وتركز على تطوير خمسة أنشطة رئيسية تتمثل في الصناعات الغذائية ومشتقاتها، الصناعات التكنولوجية، الصناعات العلاجية خاصة التكنولوجيا الحيوية، الصناعات المكملية للبنية التحتية، الصناعات المرتبطة بقطاع البتروكيماويات والبلاستيك (نورالدين، 2023).

إتجهت الإمارات إلى دعم الإستثمار المستدام خاصة في القطاع الصناعي، وذلك عبر إعتداد الإستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، والتي تهدف إلى إتاحة المجال أمام الشركات الصناعية لممارسة دورها التنموي، والتوجه نحو الصناعات المستقبلية النظيفة والصديقة للبيئة من خلال إنتاج الهيدروجين الأخضر، إحتجاز وتخزين الكربون، تحلية المياه، الإستفادة من الحلول التكنولوجية...، وقد إلزمت شركات القطاع الصناعي عامة وشركات المناطق الصناعية الحرة خاصة بتحقيق أهداف برنامج التحول التكنولوجي ومعايير الإستدامة في كامل سلاسل القيمة، ومتطلبات خفض الانبعاثات والعمل بصرامة ومسؤولية لتحقيق الحياد المناخي (النعمي، 2023).

- المنطقة الحرة الصناعية جبل علي "جافزا": نموذج ناجح عن المناطق الحرة الصناعية في دولة الإمارات: هي أول منطقة حرة أنشأت في الإمارات، وأنشأت المنطقة الحرة جبل علي "جافزا" بموجب المرسوم رقم 01 سنة 1985 وتقع في إمارة دبي، وكانت هذه المنطقة في البداية قاعدة مثالية للشركات متعددة الجنسيات لتخزين وتوزيع منتجاتها في منطقة الخليج، لكن مع مرور الوقت أصبحت قاعدة كاملة تمارس فيها الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية وتغطي أسواق عديدة خارج منطقة الشرق الأوسط (PKF International Limited, 2018, p. 16)، وتعد حالياً من المناطق الحرة الرائدة في العالم وتعتبر كمركز لوجستي الأكفأ في المنطقة، فهي تتميز بموقعها الفريد بين ميناء جبل علي (الذي يرتبط مع أكثر من 180 ميناء حول العالم) ومطار آل مكتوم الدولي، وتعتبر مركزاً عالمياً رائداً يتوسط قارة آسيا وأوروبا وإفريقيا، وفي سنة 2022 أصبحت موطن لأكثر من 9500 شركة

من أكثر من 130 دولة وتوسع نطاقها لتشمل العديد من الأسواق في أكثر من 194 دولة (JAFZA, 2024). وتتمثل الأنشطة الصناعية المقامة في المنطقة الحرة جبل علي "جافزا" فيما يلي:

الجدول (07): صناعات المنطقة الحرة جبل علي "جافزا" لسنة 2022

الأنشطة الصناعية	عدد الشركات	عدد الدول	عدد الموظفين
الصناعة التحويلية	أكثر من 795	أكثر من 73	أكثر من 66000
البتر وكيمائيات	أكثر من 532	أكثر من 70	أكثر من 5600
صناعة الأغذية والثروة الحيوانية	أكثر من 560	أكثر من 70	أكثر من 6800
صناعة الأدوية وتوزيع الرعاية الصحية	أكثر من 390	أكثر من 60	أكثر من 4000
صناعة السيارات وقطع الغيار	أكثر من 630	أكثر من 70	أكثر من 7900
صناعة الإلكترونيات والكهرباء	أكثر من 1300	أكثر من 89	أكثر من 8200
صناعة الآلات والمعدات	أكثر من 990	أكثر من 75	أكثر من 18800
الخدمات اللوجستية	أكثر من 430	أكثر من 31	أكثر من 16000

Source : Jabel Ali Free Zone (Jafza) , the world's largest free trade zone, <https://www.jafza.ae>.

ارتفع عدد الشركات الناشطة في المنطقة الحرة جبل علي "جافزا" من 19 شركة سنة 1985 إلى أكثر من 500 شركة سنة 1995، وفي سنة 2022 أصبحت تضم أكثر من 9500 شركة من أكثر من 130 دولة، وأكثر من 100 شركة من هذه الشركات مدرجة في قائمة "فورتن" لأكبر 500 شركة في العالم، كما أنها توفر أكثر من 135 ألف وظيفة، والشركات في "جافزا" تزداد بنسبة 30% سنوياً (JAFZA, 2024).

وتحقق المنطقة الحرة لجبل علي "جافزا" ما يعادل 104.2 مليار دولار من قيمة التجارة سنوياً، ومنتجات شركاتها تصل إلى أكثر من 3.5 مليار مستهلك في 194 دولة في العالم، وجذبت 23,9% من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دبي، وساهمت بنسبة 31% في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي (JAFZA, 2024).

إن الابتكار والتميز حولاً المنطقة الحرة الصناعية "جافزا" إلى قاطرة إقتصادية عالمية باعتبارها مركزاً رائداً للتجارة والصناعة تتوسط آسيا وأوروبا وإفريقيا، حيث يعتبر الابتكار جوهر العمليات في هذه المنطقة، فقد تمكنت من تطوير مجموعة حلول لوجستية متكاملة ومنصات تجارة رقمية للإسهام في رفع وتعزيز كفاءة العمليات عبر مراحل سلسلة التوريد والإمداد، وهكذا عززت مكانتها العالمية الرائدة كمنظومة صناعية وتجارية ولوجستية مبتكرة (عيسو، 2023).

وعموماً ومن خلال ما سبق يمكن القول أن دولة الإمارات إستطاعت بناء إقتصاد تنافسي مستدام قائم على البحث والتطوير والابتكار، وكان ذلك نتيجة الجهود المبذولة والدعم الذي أولته الحكومة لتطوير القطاعات الغير النفطية وتطوير البنية التحتية وإقامة بيئة أعمال مثالية والتي ساهمت في جذب الإستثمارات الأجنبية في معظم القطاعات، وكان للقطاع الصناعي دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية الإقتصاد الإماراتي واستدامته، فالمناطق الصناعية خاصة المناطق الحرة الصناعية ساهمت في تحقيق أرقام جد إيجابية في مؤشرات الإقتصاد الإماراتي، من خلال المساهمة في جذب الإستثمارات الأجنبية خاصة جذب الشركات العالمية للإستثمار فيها، وذلك لما تتوفر عليه هذه المناطق من مزايا وحوافز وتسهيلات وإعفاءات ضريبية وجمركية، وأيضاً إلزام هذه المناطق بتطبيق سياسات حماية البيئة والتوجه نحو استخدام الطاقة النظيفة، وقد ساهمت الشركات المستثمرة في المناطق الحرة الصناعية في تطوير المنتجات الصناعية ورفع مستوى الإنتاجية وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الدولية والعالمية، من خلال نقل التكنولوجيا واستقطاب أصحاب المشاريع الإبتكارية والإبداعية مما ساهم في إكساب المنتجات مزايا تنافسية، كما ساهمت في توفير فرص العمل وتأهيل العمالة المحلية مما أدى إلى تطوير الصناعات المحلية، وأصبحت المنتجات الصناعية تسوق في معظم الأسواق الدولية والعالمية، وجعل الإمارات مركزاً عالمياً للتجارة والصناعة والخدمات.

وتعتبر المنطقة الحرة الصناعية جبل علي "جافزا" نموذج عالمي لمدى مساهمة المناطق الحرة الصناعية في تعزيز تنافسية الإقتصاد واستدامته، حيث تعتبر مركزاً عالمياً رائداً في التجارة والصناعة قائم على التميز والابتكار والإبداع، حيث أصبحت مركزاً لجذب الشركات العالمية ومركزاً تجارياً يغزو معظم الأسواق الدولية والعالمية، وهذا ما جعلها تدعم تنافسية الإقتصاد الإماراتي على المستوى العالمي واستدامته.

تعتبر المناطق الحرة الصناعية شريانا حيويًا لإقتصاديات الدول، كونها تعمل على مضاعفة التنافسية الإنتاجية في الأسواق الدولية، وهذا لكونها بيئة مثالية لجذب الإستثمارات الأجنبية مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء إقتصاد تنافسي مستدام. لقد إستطاعت دولة الإمارات بناء إقتصاد تنافسي مستدام، وتحويل إقتصادها من إقتصاد يعتمد على قطاع النفط إلى إقتصاد متنوع وقوي قائم على البحث والتطوير والإبتكار، وكان هذا نتيجة الجهود والدعم الذي أولته الإمارات لتطوير القطاعات النفطية خاصة القطاع الصناعي، حيث قامت بإنشاء العديد من المناطق الحرة والمناطق الحرة الصناعية، ومنحتها عدة مزايا وإمتيازات وتسهيلات التي جعلتها بيئة مثالية للإستثمار وإقامة المشاريع، منها المنطقة الحرة الصناعية جبل علي "جافزا" التي أصبحت منطقة مثالية في ممارسة الأعمال الصناعية والتجارية، وقد ساهمت المناطق الحرة الصناعية في جذب الإستثمارات الأجنبية والشركات العالمية خاصة التي تنشط في القطاع الصناعي، والتي ساهمت في تطوير المنتجات الصناعية وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الدولية والعالمية، وأصبحت الإمارات مركزا عالميا في التجارة والصناعة، كما إتخذت عدة إستراتيجيات تخص التحول نحو الصناعة النظيفة والصدقية للبيئة، وحققت أهدافها في جعل إقتصادها تنافسي مستدام حيث أصبح يحتل المراتب الأولى من بين الإقتصاديات الأقوى في العالم.

نتائج الدراسة:

- من خلال معالجتنا لموضوع الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى إستخلاص عدة نتائج، نذكر منها ما يلي:
- إن الهدف الأساسي من إقامة المناطق الحرة الصناعية هو جذب الإستثمارات الصناعية خاصة الأجنبية منها، والتي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- الاقتصاد التنافسي المستدام قائم على البحث والابتكار والتطوير مع مراعاة أبعاد التنمية المستدامة؛
- تلعب المناطق الحرة الصناعية دور مهم في خلق اقتصاد قائم على الابتكار والإبداع للدولة المضيفة وتعزيز تنافسيته واستدامته على المستوى الدولي والعالمي؛
- أثبتت العديد من التجارب الدولية أن المناطق الحرة الصناعية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، تحقيق التنوع الاقتصادي، وزيادة تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية؛
- تعد تجربة الإمارات في إقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة الصناعية تجربة ناجحة، حيث جعلت هذه المناطق دولة الإمارات موطنًا للعديد من الشركات العالمية، ومركزًا عالميًا في الصناعة؛
- إستطاعت دولة الإمارات تحويل إقتصادها من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد متنوع قائم على البحث والإبتكار، ويحقق معدلات نمو جد عالية ؛
- تلعب المناطق الحرة الصناعية في الإمارات دورا محوريا في تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي وإستدامته، وهذا نتيجة الجهود والدعم التي أولته الإمارات لتطوير تنافسية القطاع الصناعي على المستوى الدولي والتوجه نحو الصناعة النظيفة؛
- استطاعت المنطقة الحرة الصناعية "جافزا" أن تستقطب عددا من الشركات العالمية للإستثمار فيها، ما جعلها تعد مركزا للصناعة والتجارة.

الاحالات والمراجع:

1. أ. محمد أحمد المهدي كرواد. (2020). *المناطق الحرة في ليبيا ودورها في دعم الاقتصاد الوطني*. ليبيا: دار الكتب الوطنية.
2. أحمد النعيمي. (2023, 12 03). الإمارات تقود مبادرات رائدة دعماً للإستدامة الصناعية وخفض الكربون..COP28. وكالة أنباء الإمارات.
3. آزاد عيشو. (2023, 06 26). الابتكار والتميز يحولان "جافزا" إلى قاطرة إقتصادية عالمية. *جريدة الإمارات اليوم*.
4. اسلامه الحسين، و أحمد النعيمي. (جولية 17، 2023). الإمارات الأولى إقليمياً للعام الثاني على التوالي في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي التابع لمنظمة UNIDO. وكالة أنباء الإمارات.
5. العربية CGTN. (2022, 08 28). *منطقة التجارة الحرة في شانغهاي تساهم في الإصلاح والانفتاح عالي الجودة في الصين*. تاريخ الاسترداد 2024, 02 11 <https://arabic.cgtn.com/n/BfjIA-CAA-HAA/IGGdcA/index/html> :القناة العربية لشبكة تلفزيون الصين الدولية.
6. أ.د. زرار العياشي، و أ. عياد كريمة. (ديسمبر، 2018). دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية. *مجلة الاقتصاد والقانون*. 209-217.
7. المركز الإتحادي للتنافسية والإحصاء. (2023). *الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية*. تاريخ الاسترداد 2024, 02 28 من <https://fsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Competitiveness/Reports/The-World-Competitiveness-Yearbook-by-IMD.aspx?rid=6>
8. المركز الإعلامي. (2022). *الإمارات تواصل ريادتها الإقليمية في مؤشر الابتكار العالمي 2022 وتقدم مرتبتين إضافيتين لتحتل المركز 31 عالمياً*. الإمارات العربية المتحدة: وزارة الاقتصاد.
9. المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2023)، أين تقف المناطق الحرة في مصر من النماذج المنافسة في تركيا والأمارات، مصر.
10. سفيان خلوفي، و كمال شريط. (جولية، 2020). ثلاث عدسات للإقتصاد المستدام: الإقتصاد الإجتماعي، الإقتصاد البنفسجي والإقتصاد الأخضر. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، 41-24.
11. صندوق النقد العربي. (2023). *تنافسية الاقتصادات العربية*. أبو ظبي: الدائرة الاقتصادية.
12. عبد العظيم مصطفى. (21 جوان، 2023). الإمارات العاشرة عالمياً بين الدول الأكثر تنافسية خلال 2023. مركز الإنحد للأخبار.
13. عبد الكريم كاي. (2013). *الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية*. بيروت: مكتبة حسن العصرية.
14. عبير عبد الحليم. (21 06، 2021). 87 مليار درهم القيمة الإجمالية للصناعات الثقيلة في الدولة. *جريدة الإمارات اليوم*.
15. عبير عبد الحليم. (02 أكتوبر، 2022). 219 سوق عالمية تصل إليها الصادرات الإماراتية خلال 6 أشهر. *صحيفة الإمارات اليوم*.
16. علي أبراهيم المالكي، و آخرون. (2023). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
17. علي نورالدين. (02 12، 2023). *الاقتصاد في الإمارات بالعربية المتحدة*. تاريخ الاسترداد 2024, 03 11 من fanack: <https://fanack.com/united-arab-emirates/economy-of-uae>
18. فاروق فياض. (20 جولية، 2023). 6 تريليونات تجارة المناطق الحرة للإمارات خلال 10 سنوات. *صحيفة الخليج*.
19. فطيمة لبلع. (2012). *المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية - المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000-2010* (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
20. د. لحسن علاوي، و أ. مختار بونقاب. (26/25 ماي 2016). دور المناطق الصناعية الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة حالة مدينة خليفة الصناعية الحرة - أبو ظبي). *مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير*. بومرداس: جامعة أحمد بوقرة.
21. د. لطفي شعباني، و أ. رميصا موساوي. (26/25 ماي، 2016). *الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة للتصدير*. تأليف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (المحرر)، *مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير*. بومرداس: جامعة أحمد بوقرة.
22. المرصد الوطني للتنافسية. (2011). *التنافسية في الفكر الاقتصادي*. مصر: National Competitiveness Observatory.
23. محمد علي الحرازي. (2007). *الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الإستثمارات (دراسة مقارنة)*. بيروت: دار الحلبي الحقوقية.
24. محمد فريد محمود عبد الله. (10 07، 2023). *لماذا تصدرت الإمارات دول المنطقة بجذب الإستثمارات الأجنبية؟* تاريخ الاسترداد 2024, 01 22 من Anadolı Ajansi: <https://www.aa.com.tr/ar>
25. مناهل ثابت، (20 فيفري، 2022). *الإقتصاد المستدام*. *جريدة البيان*.
26. منير خروف، و ريم ثوأمرية. (29/28 أبريل، 2017). *المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر*. *مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل إنبهار أسعار المحروقات*. قالمة، جامعة 8 ماي 1945.
27. مؤسسة دبي للإعلام. (28 مارس، 2020). *المناطق الحرة في دبي تطلق حزمة حوافز إقتصادية*. *صحيفة البيان*.

28. مؤسسة دبي للإعلام. (8 فيفري، 2023). *وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة تصدر تقريرها لعام 2022*. تاريخ الاسترداد 10 01، 2024، من الإمارات اليوم: <https://www.emaratalyoum.com/business/local/2023-02-08-1.1716217?ot=ot.AMPPageLayout>
29. مهجة صلاح عبد الله وآخرون (جوان، 2023). الأطر والسياسات المقترحة لتعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية على الخريطة الاقتصادية. *Engineering research journal*. 114-96.
30. هيئة الاتصالات والحكومة الرقمية. (2024). تاريخ الاسترداد 25 فيفري، 2024، من البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة: <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae>
31. يوسف العربي. (10 جانفي، 2022). 47 منطقة صناعية... ضمانات وطنية لاستقطاب المستثمرين. *جريدة الاتحاد*.
32. Aradhna, A. (2022, February). **Special Economic Zones in the Indonesia-Malaysia-Thailand growth triangle**. *Asian Development Bank*, 1-154.
33. Balance of Payment Analysis Group. (03/2023). *China Balance of Payment Report (2022)*. China: State Administration of Foreign Exchange.
34. Center for Environmental Law & Policy. (2022). *Environmental Performance Index*. USA: Yale University.
35. Dubai Free Zones Gateway. (2024). *Dubai Internet City*. Retrieved 02 28, 2024, from Free Zones Gateway: <https://www.freezonesgateway.ae/en/dubai-free-zones/dubai-internet-city/about>
36. *ENVIRONMENTAL PERFORMANCE INDEX*. (2022). Kuwait: General Secretariat of the Supreme Council for Planning & Development.
37. Federal Competitiveness and Statistics Center. (2023). *Competitive Industrial Performance Index 2023*. UAE: Federal Competitiveness and Statistics Center.
38. GAFI. (2023). *Free and investment zones*. Retrieved 03 02, 2024, from The General Authority for Investment and Free Zones: <https://www.investinegypt.gov.eg>
39. IMD. (2023). *World Competitiveness Booklet 2023*. Switzerland: World Competitiveness Center.
40. Industrial Malaysia. (2024). *The Dynamic Transformation of Bayan Lepas Industrial Park*. Retrieved 02 27, 2024, from <https://www.industrialmalaysia.com.my/key-industrial-areas/bayan-lepas--industrial-park>
41. JAFZA. (2024). *Discover Dubai's largest free zone*. Retrieved 03 02, 2024, from Jabel Ali Free Zone: <https://www.jafza.ae/ar/>
42. JAFZA. (2024). *the world's largest free trade zone*. Retrieved 03 02, 2024, from Jabel Ali Free Zone: the world's largest free trade zone
43. MINI. (2023). *New Industrial Master Plan 2030 Malaysia*. Kuala Lumpur: Ministry of Investment, Trade and Industry.
44. MINISTRY OF ECONOMY. (2024, 01 11). *Free Zones in the UAE*. Retrieved 02 03, 2024, from MINISTRY OF ECONOMY: <https://www.moec.gov.ae/free-zones>
45. PKF International Limited. (2018). *Free zones in the UAE*. Great Western Studios.
46. Sallahuddin, H. (2016). *Fdi oriented exports and role of Free Industrial Zones in Malaysia*. *Cinquième séminaire International sur Les Investissements Directs Etrangers et L'avenir des Zones Franches Industrielles d'Exportation* (pp. 91-108). Boumerdes: Université M'Hamed Bougara.
47. UNCTAD. (2022). *New export potential for 133 global economies according to economic analysis of each country*. Geneva:
48. UNCTAD. (2023). *The Role of China's Pilot Free Trade Zones in Promoting Institutional Innovation, Industrial Transformation and South-South Cooperation*. Geneva: UNCTAD.
49. WORLD BANK GROUP. (2023). *World Bank Open Data*. Retrieved 02 11, 2024, from World Bank: <https://data.albankaldawli.org/country/china?view=chart>
50. World Competitiveness Center. (2022). *World Competitiveness Yearbook 2022*. Switzerland: International Institute for Management Development.